الوطنية وأنشطة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في دعم البلدان النامية ،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقريري الأمين العام عن التطورات الأخيرة المتصلة بالشركات عبر الوطنية والعلاقات الاقتصادية الدولية[٤٢]، وعن دور الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً[٤٣]،

وإذ يدرك أن الاختلالات الهيكلية في اقتصادات القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العالمي لها أثرها على تدفقات الاستثمار ، بما فيها التدفقات إلى البلدان النامية ،

وإذ يلاحظ أن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تجتذب على نحو متزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في وضع تواجه فيه البلدان النامية قيوداً متزايدة على الموارد المالية والتكنولوجية التي يمكن أن تسهم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ،

١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها السادسة عشرة ، في عام ١٩٩٠ ، تقريراً يحلل هذه الاتجاهات ، وأن يوصي بالطرق والوسائل الكفيلة بزيادة عمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية بما يتيح الإسهام في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ؛

٢ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يُضمّن هذا التقرير تقديراً للأثر المحتمل أن ترتبه عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمية الجارية فيما بين البلدان المتقدمة النمو على العمليات المستقبلية للشركات عبر الوطنية ولاسيما في البلدان النامية ، وبالتالي أثرها على عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي في البلدان النامية .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٣/١٩٨٩ - دور الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يضع في اعتباره الدور الذي يمكن للشركات عبر الوطنية أن تقوم به في تنمية أقل البلدان نمواً ، إذ يقلقه تجاوز الشركات عبر الوطنية أساساً لتلك البلدان ،

وإذ يؤكد الحاجة إلى اتخاذ سياسات وتدابير مناسبة ، بما فيها تلك التي تضعها حكومات بلد الموطن وإلى اتخاذ إجراءات دولية ، بما فيها إجراءات من جانب مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، ترمي إلى تعزيز مساهمة الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً ،

وإذ يضع في اعتباره الأهداف والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نمواً ،

وإذ يلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام عن دور الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً[٤٣]،

١ - يؤكد الحاجة الماسة إلى قيام مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية بتقديم المساعدة إلى حكومات أقل البلدان نمواً ، عند الطلب ، في مجالات متنوعة تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية ، على النحو الموجز في تقرير الأمين العام[٤٣]، وذلك بغية تعزيز قدراتها على التعامل مع الشركات عبر الوطنية ، وكذلك وضع نُهج مبتكرة وذات وجهة عملية في هذا الصدد بهدف إحداث زيادة ضخمة في مساهمة الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً ؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام إجراء دراسة لتشريعات بلدان الموطن للشركات عبر الوطنية المتعلقة باستثمارات تلك الشركات في أقل البلدان نمواً ؛

٣ - يدعو الأمين العام إلى مواصلة دراسة أثر مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم ميزان المدفوعات والمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة لأقل البلدان نمواً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان ؛

٤ - يطلب إلى مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن يشارك بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في عام ١٩٩٠ وفي الاجتماعات التحضيرية لذلك المؤتمر ؛

٥ - يطلب إلى الامين العام أن يقدم إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها السادسة عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٤/١٩٨٩ - مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يحيط علماً بتقريري الأمين العام عن مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية[٤٤] وعن الترتيبات والاتفاقات الدولية المتصلة بالشركات عبر الوطنية[٤٥]،

---

(٤٢) E/C.10/1989/2 .

(٤٣) E/C.10/1989/6 .

(٤٤) E/C.10/1989/4 .

(٤٥) E/C.10/1989/5 .

وإذ يكرر تأكيد أن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، في دورتها الاستثنائية، مازالت هي الهيئة المختصة المفوضة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتفاوض حول مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة الانتهاء من مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية في أقرب وقت مستطاع،

وإذ يأخذ في الاعتبار التعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن الموضوع أثناء الدورة الخامسة عشرة للّجنة[٤٦]،

يطلب إلى رئيس اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الاستثنائية، أن يواصل، بالتنسيق مع المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، تكثيف المشاورات المتعلقة بمدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية، بغية استئناف المفاوضات المعنية بالمدونة في سياق الدورة الاستثنائية للّجنة، وذلك في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٩٠.

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

١٩٨٩/٢٥ - الشركات عبر الوطنية وحماية البيئة في البلدان النامية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ المؤرخين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها وبشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، على التوالي، و ١٩٦/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن مؤتمر للأمم المتحدة معني بالبيئة والتنمية،

وإذ يدرك أن المؤسسات الصناعية الكبيرة، بما فيها الشركات عبر الوطنية، غالباً ما تكون مستودعاً للمهارات التقنية النادرة اللازمة للحفاظ على البيئة، كما أنها تضطلع بأنشطة في قطاعات لها أثرها على البيئة، وتتحمل، بهذا القدر، مسؤولية محددة،

وإذ يعترف بالدور الذي يمكن لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن يؤديه في تحليل أنشطة الشركات عبر الوطنية واستراتيجياتها في سياق حماية البيئة والحفاظ عليها،

وإذ يعرب عن القلق لأن العمليات الشديدة التلويث التي تخل بالتوازن الايكولوجي وتستخدم تكنولوجيا تنطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للبيئة قد نُقلت إلى البلدان النامية عن طريق عمليات الشركات عبر الوطنية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء الاتجار غير المشروع بالنفايات والمنتجات السامة وغيرها من النفايات والمنتجات الخطرة والتخلص منها في كثير من البلدان، ولاسيما البلدان النامية،

وإذ يلاحظ مع الارتياح اعتماد اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبتصريفها[٤٧]،

وإذ يؤكد الحاجة إلى قيام الشركات عبر الوطنية بزيادة تطوير التكنولوجيات التي لا تسبب تلويثاً شديداً ولا تنطوي على أخطار بالنسبة للبيئة، وبتطبيقها أينما قامت بعملياتها،

وإذ يدرك الدور التنسيقي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان البيئة،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الشركات عبر الوطنية والمسائل المتعلقة بالبيئة[٤٨]؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع كبار الخبراء في هذا الميدان والشركات عبر الوطنية والمنظمات الدولية المختصة، بدراسة تحليلية عن القطاعات الرئيسية للأنشطة التي تترتب عليها آثاراً ضارة فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة، وعن العوامل التي تحدد توزيع هذه الأنشطة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام، نظراً للمسؤوليات المحددة للمؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا الميدان، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، أن يواصل إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز اشتراك هذه المؤسسات في الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها، بما في ذلك خاصة وضع مجموعة من المعايير والمبادىء التشغيلية؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يجمع بيانات عن المصادر الحالية للمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات الخطرة بيئياً وبتوفر التكنولوجيات البديلة، وتقديم توصيات عن سبل ووسائل زيادة وتيسير النقل الفعّال للتكنولوجيات البديلة إلى البلدان النامية؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يحدد الوسائل التي يمكن بها للبلدان النامية، بصفة خاصة، أن تفيد من تجربة البلدان الأخرى في جهودها لحماية البيئة من حيث علاقتها بأنشطة المؤسسات الصناعية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتشاور مع الحكومات والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر، بالنظر، في إطار الجهود العامة

---

(٤٦) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٩، الملحق رقم ١٠ (E/1989/28/Rev.1)، الفصل الرابع.

(٤٧) انظر UNEP/IG.80/3.

(٤٨) E/C.10/1989/12.